## اسعار العملات أمام الدينار العراقي

| العملة | سعر الشراء | سعر البيع |
|---|---|---|
| الدولار الاميركي | ١٤٥٠ | ١٤٦٠ |
| اليورو | ١٨٣٠ | ١٨٤٠ |
| الجنيه الاسترليني | ٢٦٦٥ | ٢٦٧٥ |
| الدينار الاردني | ٢٠٥٠ | ٢٠٦٠ |
| الدرهم الاماراتي | ٤٢٠ | ٤٣٠ |
| الريال السعودي | ٣٨٠ | ٣٨٥ |
| الليرة السورية | ٢٦,٥ | ٢٨ |

## سوق المواد الانشائية

| المادة | الوحدة القياسية | السعر بالدينار |
|---|---|---|
| السمنت العادي | طن | ١٩٠٠٠٠ |
| السمنت المقاوم | طن | ٢٦٥٠٠٠ |
| السمنت الابيض | طن | ١٧٠٠٠٠ |
| الرمل | قلاب سكس ٢٠م٣ | ٣٥٠٠٠٠ |
| الحصى | قلاب سكس ٢٠م٣ | ٣٠٠٠٠٠ |
| شيش التسليح | طن | ٩٥٠٠٠٠ |
| كاشي عراقي | قطعة واحدة | ٨٠٠ |
| بورك الاهلية | طن | ١٤٠٠٠٠ |

في الهم الاقتصادي

# أجور (خلفات) البناء تلغي أحلام المواطن في بناء منزل

حسين ثغب

المقاول يحمل خلفة البناء مسؤولية التنفيذ وفق الخريطة المتفق عليها وأن يراعي التصاميم المثبتة في خريطة البناء شرع إلى زيادة الأجر الأمر الذي انعكس على الخلفات الذين لم يرتبطوا بعقود مع مقاولين وبدأوا يطالبون بزيادة الأجور أسوة بغيرهم في الشركات إلى أن وصل أجر خلفة البناء إلى (٧٥) ألف دينار لليوم الواحد وهذا مبلغ يثقل كاهل المواطن محدود الدخل.

وتابع الحديث المقاول المهندس محمد النصيفي قائلاً: هناك تحولات كبيرة في طبيعة تنفيذ المشاريع الصغيرة والتي منها تنفيذ أعمال بناء المنازل واتجه المقاولون إلى الاعتماد على خلفات البناء في متابعة وتنفيذ جميع مراحل العمل والعودة إلى المقاول عند حصول إشكال معين في مرحلة ما. لذلك شرعنا برفع الأجور إلى (٧٠) ألف دينار لليوم الواحد وأحياناً أكثر من هذا المبلغ. ولكن عجلة البناء اليوم محدودة وبرغم ذلك فإن خلفات البناء والعمال في مرآب العمل (المسطر) تطالب باجور مرتفعة جداً. هذا الارتفاع في الأسعار جعل المواطن يقوم بدراسة دقيقة قبل تبني فكرة البناء. وأضاف أن هناك أعداد كبيرة من المواطنين هم بحاجة إلى منازل جديدة ولكن ارتفاع الأسعار المذهل يحول دون ذلك كما ان هذا الأمر رفع نسبة البطالة كثيراً حيث يوجد حرفيون في مجالات متعددة منهم حدادون ونجارون وعمال بناء وفنيو تأسيسات كهربائية وغيرهم من أفواج العاطلين الذين هم بحاجة إلى مشاريع متنوعة تضمهم.

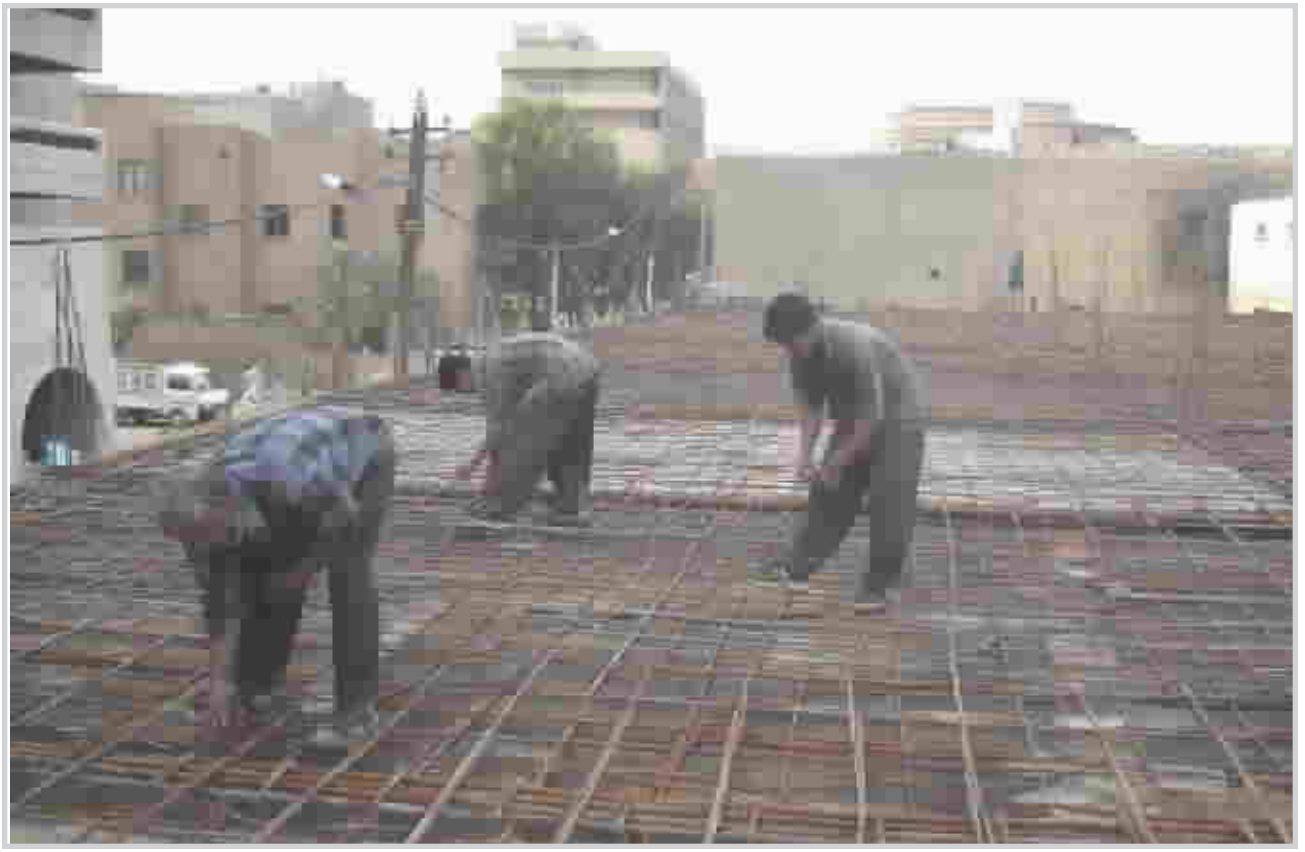

> يمثل ارتفاع أجور (خلفات) البناء مشكلة جديدة تواجه من يرغب في تشييد منزل. حيث أصبحت اجور (الخلفات) تمثل أحد العقبات الرئيسة في هذا الطريق والتي لا يمكن تجاوزها بسهولة كونها تحتاج إلى ميزانية عالية لا تختلف عن مستلزمات البناء الأخرى. ومعدلات ارتفاع الأسعار اليوم لا تقبل المقارنة مع الأعوام الماضية.

يقول سعد علي (خلفة بناء في منطقة الغزالية) أعمل في هذا المجال منذ عام ١٩٧٥ برغم أن هذه المهنة تتطلب مجهوداً كبيراً من قبل العاملين إلا أن الأجور كانت محدودة وتناسب جميع الأطراف: صاحب الدار والعاملين. ولكن اليوم الأمر اختلف كثيراً عن السابق فحركة البناء شبه متوقفة منذ عدة شهور بسبب ارتفاع الأسعار المذهل، فمثلاً نحن خلفات البناء قبل الاحتلال أو الحرب الأخيرة كانت أجورنا (١٥) ألف دينار لليوم الواحد وحركة البناء متواصلة ولم يكن لدينا وقت فراغ ونعمل بنظام (الأوفر تايم) الوقت الإضافي حتى في أيام الجمع والعطل. وبعد الحرب استمر الوضع السابق على ما هو عليه ولكن بعد زيادة أسعار السوق ارتفعت جميع الأجور في جميع المجالات ومنها أجور خلفات البناء الذين هم جزء من المجتمع يتأثر بما يطرأ على الساحة من جديد سواء كانت تأثيراته سلبية أو إيجابية.

وحدثنا محمد الساعدي (خلفة بناء في بغداد) هناك ارتفاع ملحوظ في أجور العمل سواء خلفة بناء أو أيدي مساعدة له ويتواصل الارتفاع بالأجور بشكل مستمر في الوقت الذي يقابله فتور واضح في عملية البناء الأمر الذي يجعل خلفات البناء في حيرة من أمرهم لأنهم لا يجدون فرص عمل يستطيعون من خلالها توفير مبالغ مالية تكفي لتغطية متطلبات حياتهم اليومية. وهناك عدد كبير من الذين يعملون في هذا المجال يعانون من البطالة، الأمر الذي جعلهم يتجهون إلى ممارسات مهن أخرى برغم ارتفاع أجور مهنهم الأصلية. إضافة إلى ذلك هناك عدد كبير من المواطنين الذين يرغبون ببناء منازل جديدة ألغو هذه الفكرة بسبب ارتفاع الأسعار الذي أثر سلباً على واقع البناء داخل القطر وما يحصل عليه الفرد من فرص عمل محدودة تتمثل بترميم بعض المنازل القديمة. في هذه الحالة فإن ارتفاع الأجور لا يخدم هذه الفئة والمحزن في الأمر تواصل هذا الارتفاع بشكل مستمر مما يفاقم المشكلة.

وتابع الحديث محمود سلطان الذي يعمل في هذا المجال. هناك عدة أسباب تكمن وراء هذا الارتفاع في أجور العمل منها أن آلية العمل اختلفت كثيراً عن السابق خصوصاً بعد ظهور شركات ومقاولين أخذوا يتبنون أعمال البناء للمنازل من خلال عقود تبرم مع المواطنين وفق المواصفات التي يرغب صاحب المشروع توفرها داخل منزله الجديد. وهذا يعتبر السبب الرئيس وراء ارتفاع أجور خلفات البناء الذين يقع عليهم العبء الأكبر في تنفيذ شروط العقد المبرم ما بين المقاول والمواطن حيث يعتمد المقاول أكثر من خلفة بناء لديهم خبرة واسعة لتنفيذ الأعمال وأحياناً تبرم عقود بين المقاول والمواطن لتنظيم علاقة الطرفين في تنفيذ الأعمال وفق المواصفات المطلوبة. وأشار إلى أن الأمر الذي جعل فرض طرفاً ثالثاً في عملية البناء اليوم أوجده عدم تفرغ المواطنين الراغبين بالبناء لمتابعة مراحل العمل وأنهم يفضلون تسليم قطعة أرض واستلام منزل جاهز من المقاول حسب المواصفات المتفق عليها ولأن عملنا.. فيكفي أن نقف على أقدامنا على مدار ساعات طويلة ونحن نتعامل مع أناس مختلفين في الطباع والأمزجة، ونستمع إلى أقاويل وكلمات متشنجة من البعض، ونتعرض إلى مخاطر الإرهاب وخاصة إننا في مستودع لمادة سريعة الاشتعال، ومقابل هذا التعب وهذه المخاطر، ألا يستحق العامل في مثل هكذا عمل أن يحصل على (إكرامية)

في الهم الاقتصادي

# البنك المركزي يتصدى للحالة التضخمية

(١-٢)

حسام الساموك

**لقد كان تشديد البنك المركزي على اولويات تعزيز سعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار والعمل على مجابهة ظاهرة (الدولرة) حيث اتساع ظاهرة التعامل بالدولار في السوق المحلية نابعاً من الحرص على الحد من استفحال الحالة التضخمية**

ضمن سعيه لمجابهة تحديات الحالة التضخمية، شدد البنك المركزي العراقي إجراءاته بإلزام المصارف الأهلية كي تفعل السياسات التي سبق أن اعتمدها بزيادة نسبة الفائدة على الودائع وحسابات التوفير، فضلاً عن تشديده على التداول بحوالاته الجديدة ذات الـ(١٨٢) يوماً والتي حددت بإصدارات نصف شهرية قيمة كل منها مئة مليار دينار.

لقد كان تشديد البنك المركزي على اولويات تعزيز سعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار والعمل على مجابهة ظاهرة (الدولرة) حيث اتساع ظاهرة التعامل بالدولار في السوق المحلية نابعاً من الحرص على الحد من استفحال الحالة التضخمية وما تعكسه من مؤثرات خطرة في الدورة الاقتصادية. لذلك كان مزاد الدولار الذي تبناه البنك منذ سنتين كعامل مؤثر في ثبات القيمة السوقية للدينار العراقي ساحة فاعلة عززت الإنهيار الذي كان محتملاً للعملة الوطنية. وفي الوقت الذي نسجل هذا الفعل الإيجابي، لاشك أننا نشاطر المعنيين في إدارة البنك المركزي أن عوامل خارج إرادة البنك وبفعل قد يكون غير مقصود من إجراءات جهات رسمية عديدة لعبت دورها في تفاقم حالة التضخم وتعزيز تواصلها.

إن الإعلان الذي أصدره البنك المركزي العراقي عن إنتهاجه سياسته النقدية (المتشددة) بهذا الشأن، قد ترجمها عملياً من خلال عرض مبالغ كبيرة زادت على ما كان يعرضه بنسبة الضعفين عبر مزاد الدولار الذي ينظمه يومياً مع بدء النصف الثاني لتشرين الثاني الجاري، مما لعب دوراً في هبوط سعر الدولار أمام الدينار العراقي، بشكل تدريجي بحيث كان الفارق بين سعر أوائل الشهر ومنتصفه يهبط من ١٤٧٠ ديناراً للدولار إلى ١٤٥٤، مع احتمالات في هبوط متواصل وصولاً إلى الهدف الذي يتطلع إليه بهبوط معدل التضخم إلى النسب التي تتوافق مع متطلبات استنهاض الفعالية الاقتصادية وكما ينص الإعلان ليجعل الدينار العراقي الوسيلة النقدية الأكثر جاذبية بما يعكس الظروف والمؤشرات المشجعة في الاقتصاد) بل إن الإعلان لا يغفل إمكانية أن تلعب سياسة الحد من التضخم دوراً في رفع مستويات التشغيل وخفض البطالة.

من هذا المنطلق نؤكد قناعاتنا التي سبق أن ثبتناها، بترابط كامل الأبعاد الاقتصادية بما يتوفر لنا في مجابهة أية مشكلة، ما يعزز سعينا للحد من تداعيات أزمة اقتصادية أخرى، هذا من جانب، وفي الجانب الآخر، فقد سبق أن تعرضنا في عمودنا، ومن خلال طاولة المدى المستديرة الخاصة بتفاقم الحالة التضخمية التقاعس الواضح في تبني المصارف الأهلية توجه البنك المركزي برفع الفوائد المصرفية على الإيداعات والمدخرات مع استمرارها بالاستفادة من فائدة البنك المركزي التي رفعها من ٦ إلى ١٢ بالمئة على مدخراتها لديه. وضرورة اعتماد البنك المركزي باعتباره السلطة النقدية القائمة سياسات حازمة في إلزام المصارف الأهلية عكس تلك الزيادات التي تستفيد منها لصالحها على زبائنها والمتعاملين معها.

# (الهوزرجي) أمهنة الأجور غير المشروعة أم مهنة بدون أجر؟!

محمد شريف أبو ميسم

العامل الذي يشرف على خرطوم البانزين في محطات تعبئة الوقود، يطلق عليه أصحاب المركبات، اسم (الهوزرجي).. وهذا العامل، هو من أكثر العاملين في محطات تعبئة الوقود، استمتاعاً بعمله، وتمسكاً به، فهو من جانب يمارس سلطة فوقية من حيث لا يدري، على أصحاب المركبات، وكأنه (شهريار) عصره، دون أن يعتلي عرشاً أو يقود انقلاباً برتبة عسكرية مزيفة.. وهو أيضاً –وهذا ما لا علم لنا به، حتى التقينا بأحدهم –لا يتقاضى راتباً شهرياً، وإنما يعتمد على ما يحصل عليه من أموال إضافية أو ما يسمى (الإكراميات) من اصحاب المركبات الذين يقومون بإملاء خزانات سيارتهم من الوقود، فيضعون مبالغ إضافية على أسعار البانزين الذي يحصلون عليه (طوعاً أو بالإكراه)، ومن مجموع هذه المبالغ الإضافية يحصل (الهوزرجي) على مدخولاته، التي يحسده البعض عليها.. وقد انتعش (الهوزرجي) اقتصادياً في خضم أزمات البانزين المتعاقبة.. مهنة (الهوزرجي) هذه، لا يحصل عليها إلا الراسخون في صلة القربى وفي صلة المنفعة المتبادلة، مع اصحاب محطات تعبئة الوقود، ففي حسبة بسيطة تستطيع أن تدرك حجم المبالغ النقدية التي يحصل عليها هؤلاء.. وهذا ما سيدفعك إلى تصديق ما يقال عن العاملين في هذه المهنة.. فالبعض يقول أن أصحاب بعض المحطات، يفرضون مبالغ على هؤلاء العمال مقابل حصولهم واستمرارهم في هذه الوظيفة، وهذا ما يدفع البعض منهم إلى اعتماد أسلوب الابتزاز في الحصول على المبالغ الإضافية.. والبعض يتكلم عن فلان (الهوزرجي) الذي استطاع أن يشتري بيتاً جديداً أو سيارة جديدة في وقت قياسي، والبعض الآخر يرى ان الأجور التي يحصل عليها هؤلاء، هي أموال غير شرعية.. هذه الأقاويل حملناها إلى بعض العاملين في هذا المجال، فكانت إجاباتهم قريبة جداً مما يقال.. أبو مصطفى يعمل في إحدى محطات قاطع الرصافة قال: إن هذه الأقاويل هي (حسد عيشة) فالأولى أن يتحدث الآخرون عن التعب والمخاطر التي نتعرض لهما يومياً أثناء عملنا.. فيكفي أن نقف على أقدامنا على مدار ساعات طويلة ونحن نتعامل مع أناس مختلفين في الطباع والأمزجة، ونستمع إلى أقاويل وكلمات متشنجة من البعض، ونتعرض إلى مخاطر الإرهاب وخاصة إننا في مستودع لمادة سريعة الاشتعال، ومقابل هذا التعب وهذه المخاطر، ألا يستحق العامل في مثل هكذا عمل أن يحصل على (إكرامية) من اصحاب المركبات؟، علماً إننا لا نحصل على رواتب من اصحاب المحطة، بل على العكس من ذلك، فنحن مطالبون بتقديم المال يومياً لهم، جراء عملنا هذا، فما قيمة الـ٥٠٠ دينار مثلاً التي يدفعها صاحب المركبة أمام المبلغ الذي يدفعه لملء خزان سيارته.. أما سعد (الهوزرجي) فقال لنا: أنا شخصياً لا أجبر أصحاب المركبات على دفع مبلغ معين، فالذي يريد أن يدفع فشكراً له والذي لا يريد أذكره فقط ولا أجبره على ذلك!! المهم أن لا يتجاهل وقوفنا وتعبنا، اما الذين يتكلمون عن الشرعية، فليحاسبوا أنفسهم أولاً.. فهم يريدون أن نترك أعمالنا حتى نكون أناساً جيدين في نظرهم، لماذا لا يحاسبون أصحاب المحطات وتجار السوق السوداء، ولماذا يتكلم أصحاب المركبات عنا، ولا يعترضون على ارتفاع أسعار المحروقات؟.. نعم، إذا أرادوا أن يقولوا عنا إننا نحصل على أموال غير مشروعة فليقولوا ذلك، وتأكد أن الذين يتكلمون بهذا الشكل يتمنون أن يأخذوا أماكننا.. أما المواطن أبو إيمان فقال: إن معدل ما يحصل عليه أي واحد من هؤلاء العاملين في هذا المجال يومياً، لا يقل عن مائة ألف دينار يومياً، والكثير منهم، يمسك بك ويرفع صوته إذا امتنعت عن دفع الإكرامية الإجبارية ولكن ما من أحد يضع حداً لسلوكيتهم، إذ ان وجودهم يستند إلى أساس غير مشروع، ألا تعلم وزارة النفط أن هؤلاء يمثلون الوجه الظاهر لحالة الفساد في محطات تعبئة الوقود؟ وإنهم يعملون دون رواتب، لا بل إنهم يتنافسون على دفع المال لأصحاب المحطات من أجل بقائهم في أماكنهم!!

# موسكو توقع اتفاقاً مع واشنطن لتلحق بمنظمة التجارة

وقعت روسيا والولايات المتحدة اتفاقاً بخصوص الشروط الثنائية لانضمام موسكو لمنظمة التجارة العالمية ما يزيل العقبة الرئيسية الأخيرة بتلك المحاولة المستمرة منذ ١٣ عاما.

ووقع الاتفاق وزير الاقتصاد الروسي جيرمان جريف وممثلة التجارة الأميركية سوزان شواب، على هامش قمة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (أبيك) بالعاصمة الفيتنامية التي حضرها الرئيسان الأميركي جورج بوش والروسي فلاديمير بوتين.

وقال مسؤولون أميركيون: إن الاتفاق ألغى عقبات كانت تضعها موسكو أمام صادرات بلادهم من اللحوم والطيور، ويلزم موسكو بإلغاء الرسوم المفروضة على الصادرات الزراعية والأميركية.

كما ألزم الاتفاق روسيا بفتح الاستثمارات في قطاع الخدمات بما فيها المصارف والتأمين، إضافة إلى مكافحة انتهاك حقوق الملكية الفكرية مثل القرصنة والتزييف.

وتعد روسيا أكبر اقتصاد لا يزال خارج المنظمة التي تضم ١٥٠ عضواً.

# مزاد بيع وشراء العملات الأجنبية

بغداد / المدى

تم افتتاح المزاد اليومي التاسع بعد الثمانمائة لبيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ليوم الاثنين الموافق ٢٠٠٦/١١/٢٠ وكانت النتائج كالآتي:

التفاصيل

| | |
|---|---|
| عدد المصارف المساهمة في المزاد | ١٢ |
| السعر الذي رسا عليه المزاد بيعاً دينار/دولار | ١٤٤٩ |
| السعر الذي رسا عليه المزاد شراء دينار/ دولار | --- |
| المبلغ المباع من قبل البنك بسعر المزاد-دولار | ٥٦,٧٦٥,٠٠٠ |
| المبلغ المشترى من قبل البنك بسعر المزاد دولار | ------ |
| مجموع عروض الشراء - دولار | ٥٦,٧٦٥,٠٠٠ |
| مجموع عروض البيع - دولار | |

١ - الكمية المباعة نقداً الى المصارف وزبائنها (١٦,٩٦٥,٠٠٠) دولار وبسعر (١٤٤٩++١+١٠=١٤٦٠) دينار/ دولار.
٢- الكمية المباعة لاجراء حوالات الى خارج العراق (٣٩,٨٠٠,٠٠٠) دولار وبسعر (١٤٤٩-٢) + دينار واحد عمولة البنك و اعفاء المبالغ المحولة من عمولة التحويل.